السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

أعلنوا رفضهم لحوار يأتي بحلول جزئية وأكدوا تضامنهم مع «الثورية»

متمردو دارفور يرفضون دعوة «الأمن» للتفاوض على أساس وثيقة الدوحة

جبريل آدم بلال

دعا مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة الحركات المسلحة في دارفور الى وقف العنف والدخول في مفاوضات سلام مع الحكومة على اساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

وكان مجلس الامن الدولي؛ قد حث جميع الجهات ذات الصلة خلال اجتماعه يوم الثلاثاء الماضي لوقف كافة أعمال العنف في دارفور؛ كما رحب بالجهود التي يبذلها رئيس اليوناميد والوسيط المشترك محمد بن شمباس، بهدف الحاق الحركات الرافضة لوثيقة الدوحة لعملية السلام.

وقوبلت هذه الدعوة بالرفض من قبل الحركات المعارضة في دارفور؛ حيث قال الناطق الرسمي بإسم حركة العدل والمساواة جبريل ادم بلال لسودان راديو سيرفس؛ يوم الاربعاء الماضي؛ من لندن انهم يرفضون اي تفاوض يأتي بحلول جزئية؛ مضيفا أن موقفهم هو موقف الجبهة الثورية السودانية القاضي بتغيير النظام. وقال جبريل «نحن فيما يتعلق بالتفاوض مع حكومة المؤتمر الوطني موقفنا الثابت هو موقف الجبهة الثورية السودانية، نحن خاطبنا المجتمع الدولي ومكونات مجلس الامن الدولي أن الجبهة الثورية السودانية لا تمانع فيما يتعلق بالحلول السلمية اذا كان القصد من التفاوض ان يأتي في اطار تغيير النظام بالوسائل السلمية فهذا يأتي في اطار برنامج الجبهة الثورية السودانية ونحن لا نمانع من ذلك»

وتابع قائلا «نحن نرفض جملة وتفصيلا اى اتجاه لمفاوضات جزئية يعنى العدل والمساواة تتفاوض وحدها والحركة الشعبية تتفاوض وحدها وحركة جيش تحرير السودان تتفاوض وحدها هذا الموقف مرفوض».

ومن جانبه قال القيادي بحركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد؛ ابراهيم الحلو؛ انهم يرفضون دعوة مجلس الأمن الدولي ويسعون لإيجاد حكومة بديلة للمؤتمر الوطني. وقال «نحن لا يمكن ان ننضم للمؤتمر الوطني ونضع يدنا فوق هذا النظام لنبيد ابناء الشعب السوداني في المناطق الاخرى لذلك نحن نرفض تلك الدعوة ونقول اننا مستعدين للسلام لكن السلام بالطريقة التي نحن نراها وهى ان لا يكون المؤتمر الوطني في السلطة».

الى ذلك ادان مجلس الأمن الدولي تزايد انتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة في اقليم دارفور، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والاستخدام المفرط للقوة، واختطاف المدنيين، واعمال العنف الجنسي، وعمليات الاعتقال، والاحتجاز التعسفي.

واعتبر مجلس الأمن أن الحالة في دارفور لا تزال تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، معربا عن قلقه البالغ ازاء تزايد تصاعد العنف وانعدام الأمن في بعض مناطق الإقليم في الأشهر الأخيرة، ولاسيما تصاعد حدة القتال بين القبائل وتزايد المواجهات بين حكومة السودان والحركات المسلحة.

بعثة الأمم المتحدة في دارفور تنفي توقيع اتفاقية مع موسى هلال

دورية تابعة للأمم المتحدة في دارفور

نفت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور «اليوناميد» التقارير الصحفية التي قالت أن البعثة وقعت على اتفاق مع موسى هلال قائد مليشيا الجنجويد المحظور دوليا بتهم ارتكاب جرائم في دارفور.

وقال الناطق الرسمي باسم بعثة اليوناميد في دارفور كريستوفر سيسمانك، في تصريح لسودان راديو سيرفس، يوم الاربعاء الماضي من الفاشر، انهم تحصلوا علي نسخة من الوثيقة من مجموعة موسى هلال؛ تنص علي عدم تجنيد الأطفال لكنهم لم يوقعوا شيئا.

واضاف «استطيع ان اقول لكم اننا لم نوقع اي اتفاق مع اي مجموعة، وهذا الشيء تم توزيعه من قبل السيد هلال».

وقال كريستوفر سيسمانك «إن البعثة ترحب بكل الجهود ضد استخدام وتجنيد الأطفال في دارفور، مؤكدا مواصلة دعمهم والتزامهم بقرار مجلس الأمن بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة».

وكانت صحيفة الصحافة نشرت خبراً عن اتفاق وقع عليه موسى هلال باشراف البعثة المشتركة في دارفور «يوناميد» في السادس والعشرين من يوليو الماضي، يقضي أن يعمل الزعيم القبلي لمكافحة ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحروب، بجانب العمل على مكافحة العنف الجنسي والجسدي واختطاف الأطفال وحمايتهم اثناء المعارك.

والي جنوب دارفور: عضوية المؤتمر الوطني ضعيفة وغير فاعلة وقليلة الفهم

اقر المؤتمر الوطني بولاية جنوب دارفور، بضعف عضويته وعدم فاعليتها وتصديها للأحداث. واعترف اللواء آدم محمود جار النبي والي جنوب دارفور في لقاء تنويري نظمته أمانة الاتصال السياسي والتعبئة والانتخابات بالوطني في نيالا، بضعف أعضاء الحزب في الولاية، ووصفهم بقلة التفاعل والفهم، بسبب عدم تصديهم للشائعات والتفلتات الأمنية.

ووصف إغلاق كوبري مكة من قبل سائقي الركشات بانه «محاولة يائسة من ضعاف النفوس وأصحاب الأجندة» واتهم جهات داخل حزبه بالتسويق لهذا الأمر. واعترف الوالي بضعف رواتب العاملين وقال انها تمثل مشكلة مقارنة بالغلاء الحاد في الأسعار وغلاء الترحيل.

مستشفى نيالا التعليمي يعاني من مشاكل وتحديات كبيرة

يعاني مستشفى نيالا التعليمي بولاية جنوب دارفور وهي اكبر المستشفيات في اقليم دارفور وتستقبل مرضى حتى من دول الجوار؛ من عدة مشاكل وتحديات تتمثل في قلة الكادر الطبي والمعينات الطبية الأساسية وعدم توفر وحدة العناية المكلفة، إضافة لعدم وجود مولد كهربائي صالح لتزويد المستشفى بالإمداد الكهربائي. وقال مدير مستشفى نيالا؛ الطبيب عمر يعقوب، في لقاء مع سودان راديو سيرفس؛ يوم الثلاثاء الماضي من نيالا، ان اسباب تردي بعض الخدمات في المستشفى ترجع للظروف الأمنية المحيطة بالإقليم مشيراً الى أن المستشفى تعمل فوق حدود طاقتها خصوصا بعد اندلاع الصراعات القبلية في المنطقة. وقال» المستشفى حقيقة الضغط عليه كبير جدا، فللئنا لفترة طويلة نعمل في الظروف الأمنية باستمرار، وبالتالي يعنى مرة مرتين تنقطع الأشياء، ولكن الآن المريض في الحوادث يبتلقى العلاج وفق الأشياء الموجودة».

وأضاف «المستشفى أصلا شغالة في حالة طوارئ، هذا قفل وهذا ضرب ومشاكل قبلية وغيرها، نحن نشتغل في ظروف غير طبيعية»

طبيب آخر من مستشفى نيالا فضل حجب اسمه لأسباب امنية؛ تحدث لسودان راديو سيرفس بشأن بعض المشاكل التي تمثل عائق اساسي للعمل في مستشفى نيالا. وقال «بالنسبة للبيئة أولا في إشكال في الكهرباء على مستوى نيالا لا توجد كهرباء، في إشكال في الصرف الصحي وفي طفح في الدورات وبالأخص في الحوادث، وحتى ان الأدوية الضرورية أيضا ناقصة» وتابع « لا توجد معينات العمل ابسط الأشياء مثل الشاش والقطن وواقي اليدين غير متاحة، وصيدلية الطوارئ لا توجد بها أبسط الأدوية».

ومن جهتها قالت امرأة فضلت حجب اسمها لأسباب امنية؛ في لقاء مع سودان راديو سيرفس؛ من داخل مستشفى نيالا؛ ان الادوية معدومة وعلى المريض شراءها وتوفيرها بنفسه، وانه يتشارك طفلين في سرير واحد؛ فضلا عن ان سعر ايجار السرير لليوم الواحد ما بين 20 الى 25 جنيه. وقالت « اي حاجة بتشتريها بقروش بالسوق الأسود، الحقن تشتريها لوحدك والدربات ايضا والشاش والقطن وأشياء كثيرة تشتريها من خارج المستشفى، وما في حاجة بالمجان، لو عندك قروش تقدر تتعالج، ولو ما عندك قروش والله يخرجوك وما تقعد في المستشفى». وناشد مدير مستشفى نيالا التعليمي؛ عمر يعقوب؛ السلطات الحكومية بضرورة إنشاء وحدة للعناية المكثفة لمواجهة الحالات الطبية الحرجة، إضافة لتوفير مولد للطاقة الكهربائية.

الإعلام المصرى يتهم الجالية السودانية في مصر بالاستعداد للجهاد مع الإخوان

واصل الإعلام المصرى حملته المحرضة والمستمرة على السودان والسودانيين المقيمين بمصر منذ عزل الرئيس محمد مرسي.

ونشرت صحيفة «اليوم السابع» عن ما قالت انه مصادر سيادية مطلعة خطة لهروب مرشد جماعة الإخوان المسلمون محمد بديع وعددا من قيادات الجماعة للسودان وتشكيل حكومة ظل من الخرطوم وإعلان الجهاد بمعاونة الجالية السودانية المقيمة بمصر والتي وصفتها الصحيفة بالكبيرة.

لصحيفة قالت أن قيادات جماعة الإخوان المعتصمين بميدان رابعة العدوية يخططون للهرب خارج البلاد في اتجاه الحدود السودانية، قبل حلول عيد الفطر، وبمعاونة عناصر من جماعة الإخوان هناك. وزعمت مصادر الصحيفة أن تجد قيادات جماعة الإخوان الدعم الكامل داخل الحدود السودانية، نظرا لكثرة أعداد المنتمين إلى فكر الجماعة في السودان.

اليوم السابع قالت ان القيادات الإخوانية في السودان طمانت بديع، وأكدت له أنه مرحب به داخل الأراضي السودانية في أي وقت، وسوف يتم توفير الحماية اللازمة لكل وفد الجماعة القادم من مصر، ودعمهم لحين هدوء الأوضاع مرة أخرى ودراسة إمكانية عودتهم إلى السلطة في مصر، بعد العقبات الكبيرة التي يتعرض لها التنظيم «الأم» في مصر خلال الوقت الراهن. وزعمت الصحيفة ان قيادات الإخوان المسلمين بالسودان كانوا على اتصال دائم بقيادات الإخوان في مصر في الفترة ما قبل 30 يونيو الماضي، وعرضوا بشكل مباشر، استعدادهم للجهاد داخل الأراضي المصرية من أجل إجهاض الثورة على الجماعة، والوقوف في وجه قوى المعارضة، وإمداد إخوان مصر بما يحتاجونه من أسلحة ومعدات تمكنهم من حسم عمليات المواجهة.

السودان ثاني أكثر بلد يضم أميين في العالم العربي

جاء السودان في المركز الثاني في قائمة أكثر البلدان التي تضم أميين في العالم العربي، حسب تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو».

وحسب التقرير فان نسبة الأمية في الوطن العربي لسنة 2013 تبلغ حوالي 27 في المئة، بينما يبلغ عدد الأميين من سبعين إلى مائة مليون نسمة من السكان البالغ عددهم 335 مليونا، وتشكل النساء العدد الأكبر بين الأميين بنسبة 69 في المئة.

وحلت مصر في المركز الأول من حيث عدد الأميين وبلغوا 17 مليون نسمة، تلاها السودان فالجزائر فالمغرب فاليمن، بينما ذكر التقرير ان أقل نسب الأمية بالوطن العربي في الإمارات العربية المتحدة، تليها قطر فالبحرين فالكويت، وبدرجة أقل الأردن وسوريا وليبيا وتونس وفلسطين.

وذكر التقرير ان دول مصر، السودان، الجزائر، المغرب واليمن تضم 78 في المئة من الأميّين في البلاد العربية.

واضاف أن هناك سبع دول عربية قد تتخلّص تماماً من الأمية بحلول عام 2015، وهي الإمارات وقطر والبحرين والكويت والأردن وفلسطين ولبنان.

كما إنّ عُمان والسعودية وسوريا ومصر وتونس تسير في نفس الاتّجاه بوتيرة أقل.

وتبقى أكثر الدول العَربية سوءاً هي السودان واليمن.

وحمّل منسق البرامج في إدارة التربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» الدكتور يحيى الصايدي الإرادة السياسية مسؤولية إيجاد الحلول لذلك، وإشراك جميع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والمعارضة وغيرها في برامج واضحة، تخط سطورها الحكومات، وتسير عليه جميع شرائح المجتمع، من أجل القضاء ولو جزئيا على الأمية، التي تنهش جسد المجتمع، وتلقي به بعيدا عن التطور والرقي.

واضاف أن الأمية زادت في هذه الدول في المناطق الشعبية والفقيرة منها، وهي تأتي من مصدرين أساسيين: الأول عدم دخول عديد من الأطفال مَن هم في سن الدراسة إلى المدارس لأسباب أغلبها اجتماعية مثل الفقر والحاجة وغيرها، والثاني انقطاع عدد كبير من الطلبة عن إكمال مرحلة التعليم الأساسي.

وشدد على ضرورة تعميم التعليم الأساسي، وتحقيق قانون الإلزام ومجانية التعليم، ومنع الانقطاع دون إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وتطوير هياكل مؤسسات تعليم الكبار، وإيجاد إطار تعليمي وفني متخصص.

فرض مبالغ مالية على الدول التي تستعين بكوادر سودانية

كشفت وزارة تنمية الموارد البشرية عن اتجاهها للدفع بمقترح ينص على مطالبة السودان للدول التي يمدها بكوادر بشرية مؤهلة بدفع مبالغ مالية او منح نظير مايوفره السودان من كوادر من خلال مراجعة وتحسين الاتفاقيات الثنائية في مجال العمالة لتتضمن المقترح مستقبلا.

وقالت انها تتعامل بحسم مع المكاتب الاستخدام التي تتلاعب بمشاعر واموال طالبي الهجرة.

وحسب موقع سودان تريبيون قال وزير الدولة بوزارة تنمية الموارد البشرية احمد كرمنو احمد خلال مخاطبته امس ورش مراجعة وتطوير الاداء التي بدات الاثنين ببرج الاتصالات وتستمر لمدة ثلاثة ايام لتشمل مكاتب الاستخدام والاستقدام ومراكز التدريب الخاصة ومراكز التدريب المهني ان السودان يدفع سنويا بالالاف الكودار البشرية التي تستفيد منها الدول الاخرى.

وحذر وكيل العمل محمد احمد رسمي مكاتب الاستخدام من التلاعب بمشاعر طالبي الهجرة والحصول على اموالهم دون وجه حق وكشف عن بلاغات وصلت قيمتها «450» الف جنيه بذات الخصوص وقال ان كل من يرتكب مخالفة سيتم اغلاق مكتبه.

الاقتصاد السوداني بمجمله يتجه نحو الهاوية وليس الجنيه فقط

لا تزال الحكومة السودانية غير قادرة على التوصل إلى صيغة أو إيجاد حلول مناسبة لوقف تدهور سعر الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، رغم ما ظلت تعلنه من حين لآخر عن سياسات بشأن ذلك.

وبدا الجنيه السوداني عاجزا عن الاستقرار ولو ليوم واحد أمام أسعار العملات الحرة كالدولار الأميركي واليورو والجنيه الإسترليني وغيرها من العملات دون أن يجد ما يسنده على الأقل في الوقت الحاضر.

وشهد الشهر الحالي انخفاضا غير مسبوق لسعر الجنيه السوداني مقابل الدولار الأميركي، حيث بلغ نحو 7.6 في السوق الموازي مقابل 5.5 جنيهات رسميا، مقارنة بسعره 5.2 لذات الفترة من العام الماضي، الأمر الذي دفع خبراء اقتصاديين لتنبيه الحكومة بخطورة الأمر.

وأكدوا أن الاقتصاد السوداني بمجمله «يتجه نحو الهاوية ما لم تتخذ الحكومة بعض الإجراءات الاقتصادية الضرورية العاجلة».

ويتفق الخبراء على غياب الخطط الحكومية لزيادة الإنتاج ورفع الصادر، بل يتساءل بعضهم عن حجم احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي، ويتشككون في غالب الأرقام التي توردها الحكومة في هذا الجانب.

لكن رئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان السوداني بابكر محمد توم يبرر ذلك بتراجع صادرات السودان التي بلغت في الفترة الأخيرة نحو 4.5 مليارات مقابل واردات تراوحت بين 9 و12 مليار دولار.

ورغم إصرار الحكومة على تنفيذ ما تطلق عليه البرنامج الثلاثي الذي يعتمد على زيادة الإنتاج ومضاعفة الصادرات ورفع الدعم عن بعض السلع لإنقاذ اقتصادها، لم ينجح ذلك في وقف ما يحدث من تدهور.

وتدهور الجنيه السوداني مع بداية شهر رمضان ألقى بظلاله على كثير من أوجه الحياة الاقتصادية والمعيشية بالبلاد واختلال الميزان التجاري الذي انخفضت معه صادرات البلاد العام الماضي إلى 3.3 مليارات دولار، بينما بلغت الواردات تسعة مليارات دولار.

ويلحظ رئيس اللجنة الاقتصادية بالبرلمان وجود قلة في الكميات المعروضة من الدولار والعملات الحرة الأخرى مقابل تزايد في معدلات الطلب عليها.

ويقول للجزيرة نت إن جهود الحكومة رغم تزايدها لم تأت بنتائج مطلوبة، «خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي».

ويشير إلى أن جميع صادرات السودان غير الذهب لم تتجاوز ملياري دولار في الستة الماضية، داعيا إلى إيجاد طرق لتصنيع الثروة الحيوانية.

د. محمد خير أحمد

أما الخبير الاقتصادي أحمد مالك فأشار إلى عدم وجود مؤسسة اقتصادية تدير الاقتصاد السوداني بشكل عملي، محذرا في الوقت نفسه من الاعتماد على سياسات البنك الدولي التي قال إنها «ستدمر الاقتصاد السوداني».

وقال إن تخفيض قيمة الجنيه السوداني في الفترة الماضية ساهم بدوره في زيادة أسعار السلع الرئيسية بجانب مساهمته في رفع سعر الدولار الأميركي وغيره من العملات الأخرى.

وذكر أن الحكومة ألقت على الجنيه السوداني بتبعات «لم ولن يتحملها»، منبها إلى زيادة مصروفات الحكومة وارتفاع عدد هياكلها الوزارية والولائية بصورة ترهق كل جوانب الاقتصاد السوداني.

تفاقم العطش بمشروع الجزيرة وخوف من موجة نزوح

قال المزارعون بمشروع الجزيرة: «إن الماء أتى بعد أن فات آوان الزراعة» وانتقد المزارعون لـ«الميدان » تأخر عمليات تطهير الترع والقنوات الفرعية والرئيسية الناقلة للمياه وانتقدوا الحكومة لتجاهلها مطالب المزارعين، منذ بداية الموسم الزراعي، كما قال عدد من المزارعين بقسم وادي شعير: «إن حديث الحكومة عن توفر المياه عار من الصحة» واكدوا انه حتى الآن لم تصل المياه للعديد من الترّع بالقسم، مما يجعل عملية الزراعة مستحيلة مبينين أن المياه التي وصلت لبعض الأقسام لا فائدة منها لأنها أتت بعد فوات آوان الزراعة، فيما قال عدد منهم أنهم تركوا الزراعة هذا الموسم نهائيا، وذلك لعدم توفر المياه وعدم امتلاكهم لأموال كافية لتحضير أراضيهم في ظل ارتفاع تكلفة أسعار تحضير الأراضي بصورة لا تحتمل للمزارع العادي، فيما يشهد المشروع عزوفا تاما عن زراعة القطن، واكتفى بعض المزارعين بزراعة الذرة رغم العقبات التي تعترض زراعتها،ورسم المزارعون صورة قاتمة للأوضاع الزراعية بالمشروع وتخوفوا من موجات نزوح جديدة للمدن الرئيسية بعد سوء الأوضاع بالمشروع.